اشكاليات العلاقة بين العراق والأردن 2003- 2017

آياد أحمد عبدالله *

ملخص

يركز هذا البحث على عرض أهم القضايا الخلافية فى السياسة الخارجية بين العراق والأردن بعد الاحتلال الأمريكى للعراق , حيث تقع قضية اللاجئين العراقيين فى الأردن فى أولوية قضايا السياسة الخارجية بين البلدين , حيث استقبل الأردن عددا كبيرا من اللاجئين العراقيين منذ عام 2003 , مما أدى إلى ترتب أعباء كبيرة على الأردن فى النواحى السياسية , والاقتصادية, والاجتماعية , والبيئية, والتعليمية , فضلا عن القضايا المتعلقة بالنفط والحدود بين البلدين , إذ قد شكل العراقيون عبئا على استهلاك النفط والمياة فى الأردن . حيث ارتفع الطلب على استهلاك الوقود بنسبة 9% . ونظرا لأن الأردن يستورد 97 % من احتياجاته النفطية , فأن ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار الامدادات التى فاقت طاقته . كل هذا أدى إلى وجود مجموعة من القضايا الخلافية التى تحاول السياسة الخارجية العراقية تجاوزها ومعالجتها تجاه الأردن . يمكن إيجازها فى الأتى : أولا : إشكالية الهجرة العراقية إلى الأردن . ثانيا : إشكالية النفط فى السياسة الخارجية العراقية تجاه الأردن . ثالثا : إشكالية ضبط الحدود بين العراق والأردن .

* باحث بالماجستير العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال–جامعة حلوان.

أولا : إشكالية الهجرة العراقية إلى الأردن .

يمكننا الإشارة إلى أن موجات الهجرة العراقية إلى الأردن مرت بعدة مراحل منها الهجرة الأولى وكانت بعد عام 1958 وضمت عراقيين من فئات اجتماعية مختلفة وتميزت بصغر حجمها , وقد ضمت إيضا عائلات كانت قريبة من النظام الملكي أو محسوبة عليه .(1) أما الهجرة الثانية كانت بعد عام 1980 حتى العام 1991 وتميزت بكبر حجمها نسبيا وضمت فئات اجتماعية مختلفة . أما الموجة الهجرة الثالثة فكانت بعد 1991 وتميزت بأنها أكبر وأوسع من الهجرات السابقة وتمتعها بخصائص إضافية، كونها ضمت فئات اجتماعية مختلفة، ومعارضين سياسين، ورجال أعمال , كما اتخذت شكل هجرة عوائل بكاملها , فضلا عن وجود تطلعات لدى بعض الأفراد للاستثمارات المالية والصناعية والعقارية بعيدة الأمد . واتخاذ عمان نقطة انطلاق للهجرة إلى مناطق أخرى في العالم . وبالعودة إلى هجرة العراقيين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، نجد أنه وبعد أنتهاء العمليات العسكرية واحتلال العراق في 9 نيسان 2003 انفلت الأمن في الشارع، وسادت الفوضى، وتنامت حالات التناحر الطائفي والعنف والاقتتال وتدهورت حالة الأمن .

---

(1) ريم حجيرة , **أزمة اللاجئين العراقيين فى الدول المضيفة بين واقع مرير ومستقبل مجهول** , (دمشق , الاكاديمية السورية الدولية , 2010) . ص 18 .

كل هذه الأسباب وغيرها دفعت الكثير من العراقيين إلى مغادرة العراق والتوجه إلى دول الجوار العراق وكان الأردن محطة مهمة من المحطات التي قصدها الكثير من العراقيين ، إذ تحمل الأردن بمساحته الصغيرة، وشعبها الذي يرزح تحت الضغط الاقتصادي، وضعف ثرواته، وقلة موارده، واعتماده على المساعدات الخارجية والاستثمار، حتى أنه أستقبل ملايين اللاجئين في أوقات مختلفة كالشركس والأتراك والأرمن وغيرهم، إضافة إلى استضافته لقرابة الثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني. (1) ويمكن وصف تلك الموجة بالهجرة الرابعة التى بدأت منذ عام 2003 ومستمرة حتى الأن وتتميزت بالآتي :أ- أكبر الهجرات . ب- هجرة بشرية واقتصادية . ج- ضمت فئات سياسية متعددة ومختلفة الاتجاهات . د- إنها وبنسبة معينة تسعى للاستقرار والبقاء لوقت طويل لإدراكها ان الأوضاع ستبقى غير مستقرة في العراق لوقت طويل قادم . حيث خلف الاحتلال الأمريكى للعراق أكبر حركة لجوء خارجي في المنطقة منذ عام 1948، مما أوجد نوعا من الضغط الاجتماعي والاقتصادي لدي بعض دول المنطقة. وقد يقود ذلك لحالة من عدم الرضا بين الشعوب، ويعيق الاستقرار في هذه الدول علي المدي البعيد، حيث يعرض استقرار كل من الأردن وسوريا –وإلي حد قليل أيضا لبنان – للخطر .

---

(1)محمد أبو رمان , **حسابات معقدة: الموقف الأردني من الأزمة العراقية** , الدوحة , مركز الجزيرة للدراسات , تاريخ 17 يوليو 2014 . ص 4 .

لكن علي المدي القصير، لم تتحول مشكلة اللاجئين إلي خطر أمني بعد . مشيرا في الوقت نفسه لوجود بعض الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة، مثل ضخ المزيد من رأس المال عن طريق اللاجئين في الأردن عقب الاحتلال، مما زاد من ازدهار عمان اقتصاديا خلال هذه الفترة. لكن موقف هؤلاء اللاجئين يصبح أكثر اضطرابا مع نفاد مواردهم المالية، خاصة لأن معظمهم غير قادر علي إيجاد عمل قانوني . وعلى أثر ذلك الأحتلال الأمريكى زاد توجه العراقيين وخاصة السنة منهم نحو الأردن، حيث أصبح ملاذا لفئات كثيرة، وخاصة من مسؤولي النظام السابق وموظفي الدولة الكبار وضباط الجيش والشرطة ومسؤولين في حزب البعث ورجال أعمال وشيوخ عشائر ودين وكفاءات علمية وإدارية، وقد قرر قسم كبير منهم الاستقرار هناك في ظل التدهور المستمر للأوضاع داخل العراق. ورغم أن الكثير من العراقيين غادروا الأردن بعد حصولهم على اللجوء الإنساني من الأمم المتحدة إلا أن فئات منهم قررت البقاء والإقامة هناك بعد تسوية أوضاعهم القانونية، ولا زال الكثير منهم ينتظر حصوله على فرصة للتوطين بعد تأخر ملفه لدى الأمم المتحدة. وربما تكون قضية المهجرين واللاجئين العراقيين في الأردن من المحاور الرئيسية للمصالح المتشابكة لقضايا السياسة الخارجية بين العراق والأردن , وقد حاول الأردن عن طريق العراقيين في الأردن بناء جسور بين الطوائف العراقية – العراقية على جانبي الحدود، وتشجيع السنة العراقيين على المشاركة في العملية السياسية العراقية . حيث شهدت الفترة التي أعقبت انتقال السلطة للحكومة العراقية في الثامن والعشرين من شهر حزيران 2004 ، اتخاذ الأردن لسلسلة من الإجراءات التي

ساهمت بتسهيل دخول العراقيين إلى الأردن، وقلت العقبات التي كانت يواجهها العراقيون على المراكز الحدودية الأردنية التي كانت تحده من دخولهم إلى الأراضي الأردنية (1) . وقد عمل الأردن على طرح مشكلة تزايد أعداد اللاجئين العراقيين في اجتماعات دول الجوار العراقي، والمنظمات الإنسانية، كما طلب تقديم المساعدات المالية والعينية ليتسنى له تقديم ما يمكن تقديمه من خدمات للاجئين العراقيين، خاصة أنه بلد محدود الموارد الطبيعية ومن أفقر البلدان للمياه، واقتصاده يرتكز على المساعدات والحالات الخارجية، ومن هذه الاجتماعات والمؤتمرات مشاركة الأردن في المؤتمر الدولي للحاجات الإنسانية للاجئين والنازحين العراقيين داخل العراق . وفي دول الجوار الذي عقد في (جنيف) للفترة من 17-18 نيسان 2007، وبمشاركة قرابة إل 60 دولة إضافة إلى المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وجاءت هذه المشاركة الواسعة نتيجة لجهود السياسة الخارجية العراقية في حشد الدعم الدولي لمساعدة العراق في تجاوز الصعوبات التي مر بها (2) .

---

(1)د. مالك دحام متعب , **قراءة سياسية فى علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار الجغرافى** , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , 2015 , ص 3 .

(2) أندرو هاربر , **اللاجئون العراقيون بين الرفض والتجاهل** , الطبعة العربية , موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر , 2008 . ص 39 .

كما تعهدت الحكومة العراقية أنذاك في هذا المؤتمر بتقديم مبلغ (25) مليون دولار لدعم مرافق وآليات استقبال اللاجئين العراقيين في كل من سوريا والأردن، وتثمين جهود دول الجوار التي استضافت العراقيين، وهيأت لهم أسباب الراحة والرعاية . واستضاف الأردن إيضا الاجتماع الأول للدول المضيفة للعراقيين في 26 تموز 2007 بمشاركة ممثلين عن دول جوار العراق، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومجموعة الدول الثمان، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

وقد تولى العراق والأردن رئاسة الاجتماع الذي بحث تطورات الأوضاع بالنسبة للاجئين العراقيين في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والنقل والبنى التحتية والمياه , فيما عقد في الأردن الاجتماع الثاني للدول المضيفة للعراقيين وعلى مستوى الخبراء في 18 آذار 2008 ، وبمشاركة دولية واسعة، لتأتي نتائج هذه الاجتماع باتجاه تشجيع عودة اللاجئين العراقيين إلى العراق بعد تحسن الأوضاع الأمنية . (1) والترحيب بجهود الدول المستضيفة للعراقيين وبالإجراءات التي اتخذتها في مجال الإقامة والحصول على الرعاية الصحية والتعليمية.

---

(1)د. محمد صفى الدين خربوش , " **القلق الأردنى من التطورات الحالية فى العراق** " , القاهرة , **ملف الاهرام الاستراتيجى** , 2009 . ص 34 .

وبالمقابل جددت الدول المستضيفة دعوتها لأهمية تأمين الدعم المادي لحكوماتها للتخفيف من الأعباء عنها، ودعم بنيتها التحتية والخدمية التي تأثرت سلباً بالزيادة الطارئة والسريعة لتواجد العراقيين على أراضيها . والملاحظ على هذه الاجتماعات إنها أكدت دعم توجهات وجهود الحكومة العراقية في المجالات كافة من جهة، وإنها حاولت الاستجابة لطلبات دول الجوار العراقي المتضمنة تأمين المساعدات المالية لها لضمان تقديم خدمات تتناسب وحجم هذه الجالية من جهة أخرى (1) ، وربما هذا السبب الذي يفسر لنا تباين أرقام اللاجئين العراقيين في دول الجوار بين تقديرات الحكومة العراقية من جهة وبين ما تعلنه هذه الدول من جهة أخرى . وعلى صعيد الدعم السنوي المقدم لجهات رسمية أردنية، فإننا نجد أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأردن تقدم دعماً سنوياً من ميزانيتها لوزارتي التربية والصحة بهدف تحسين قدرات الوزارتين على خدمة الشرائح الفقيرة في الأردن ، بما في ذلك إمكانية وصول هذه الخدمات للعراقيين . فقد خصصت المفوضية العليا على سبيل المثال في عام 2008 ما يقارب (11) مليون دولار أمريكي، التي ترافقت مع هبات ومنح من حكومات غربية متعددة، على أساس تقديرات كلفة أجرتها الحكومة الأردنية .

---

(1)د. وضاح محمود الحمود , **أوضاع اللاجئين فى المملكة الأردنية الهاشمية** , الرياض , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , كلية العلوم الاستراتيجية , تاريخ سبتمبر 2015 . ص 20 .

ثانيا : قضية النفط فى السياسة الخارجية العراقية تجاه الأردن .

لعب الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 دوراً في خفض كميات الصادرات العراقية من النفط الخام إلى الأردن وبشكل كبير، فبعد أن كانت (107) ألف برميل يومياً قبل الاحتلال، وصلت إلى (20) ألف برميل يومياً بعده، فقد تعرضت الإمدادات النفطية العراقية إلى الأنقطاعات المتكررة نتيجة الحرب، وبدأت الصهاريج الناقلة بالانخفاض من (600) إلى (140) صهريج إلى أن وصل إلى (10) صهاريج في الأيام الأولى للحرب، وبعد توقف الحرب توقفت وبشكل قطعي الصادرات النفطية العراقية إلى الأردن وأستمر هذا الانقطاع نتيجة تدهور الوضع الأمني أن توقف وصول النفط العراقي إلى الأردن كلف الأردن من الناحية الاقتصادية مبالغ كبيرة أرهقت ميزانيته المحدودة بسبب اضطرار الأردن الى شراء النفط من الأسواق العالمية بأسعاره المرتفعة، وبالتالي فإن كلفة استيراد الوقود والمنتجات النفطية في الأردن ارتفعت فجأة، إذ ازدادت من (540) مليون دينار في عام 2002 ، إلى (1,7) مليار دينار في عام 2005 ، أي بنسبة زيادة مقدارها (% 217) خلال هذه السنوات الأربعة , وقد أرتفعت إلى (1,9) مليار دينار في عام 2006 . كما ازدادت نفقات الأردن نتيجة شراء الوقود بسبب ارتفاع الأسعار العالمية منذ توقف المساعدات النفطية، إذ إن سعر النفط الذي يدفعه الأردن أرتفع بنسبة (% 134) مع الأخذ بعين الاعتبار للتضخم، خلال الفترة من 2002إلى 2005 ، واستمرت الأسعار بالزيادة بنسبة (% 29) عام 2006 ، كما أن كميات النفط ارتفعت بنسبة (% 38) ولكنها انخفضت خلال الفترة

2002 , وعام 2006 بنسبة (% 13) ، وبهذا نجد أن ارتفاع نفقات الوقود هو بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وليس سبب زيادة الاستهلاك . كما أن انقطاع هذه الإمدادات النفطية كان لابد له أن يترك آثاراً سلبية على قطاعات الأردن الاقتصادية والاجتماعية كافة . (1)

إذ ساهمت ارتفاع تكاليف استيراد النفط في امتصاص جزء كبير من إيرادات المملكة الأردنية فانعكس ذلك بالتقليل من مقدرتها على استيراد السلع والخدمات الضرورية الأخرى . لذلك تكررت اللقاءات بين مسؤولي البلدين وظهرت التأكيدات على أهمية تعزيز التعاون النفطي، وإعادة تزويد الأردن بالنفط العراقي وأحياء البرتوكول الموقع بين البلدين، هكذا حسمت زيارة رئيس الوزراء الأردني الأسبق " معروف البخيت " هذا الموضوع عندما وقع مع رئيس الوزراء العراقي الأسبق " نوري المالكي " وأثناء زيارته إلى العراق في حزيران 2006 ، اتفاقية تضمنت تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار تفضيلية ، ونص الاتفاق الموّقع في عام 2006 على أن يزود العراق الأردن بكميات من النفط الخام بأسعار تفضيلية تبدأ تدريجياً من عشرة آلاف برميل يومياً لتصل إلى مائة ألف برميل يومياً، إذ تبلغ حاجة الأردن اليومية نحو (120) ألف برميل .

---

(1) خطة الاستجابة الاقليمية للاجئين العراقيين , الأمم المتحدة , تقرير المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين , 2010 .

كما شهد شهر آب 2008 تنفيذ الاتفاق النفطي، وبموجبه صدرت العراق (10) الآف برميل من النفط الخام يومياً إلى الأردن بسعر يقل عن 18 دولار للبرميل عن أسعار النفط في البحر المتوسط ، وكان لتنفيذ هذا الاتفاق واقع إيجابى في الأردن شعبياً ورسمياً . وكان النفط محوراً مهماً في مفاوضات رئيس الوزراء الأردني الأسبق نادر الذهبي مع رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكى أثناء زيارته إلى بغداد في الثالث من أيلول عام 2009 ، إذ تناولت المباحثات موضوع تزويد الأردن باحتياجاته من النفط العراقي تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين الجانبين عام 2006, وأوضح " الذهبي " إلى أنه تم الحديث عن إمكانية زيادة كميات النفط العراقي إلى الأردن ، كما أعرب عن أمله بزيادة تدريجية تصل إلى 15 أو 20 ألف برميل بدلاً من 10 الآف برميل يومياً مضيفاً لربما في المستقبل يمكن زيادتها أكثر من ذلك عندما تتم إعادة بناء أنبوب النفط بين كركوك وبانياس الذي سيؤدي إلى نقل النفط إلى الأردن عبر هذا الأنبوب وليس عن طريق الشاحنات. ولمواجهة الآثار المترتبة على توقف إمدادات النفط العراقي وتعثر تنفيذ اتفاقية تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار تفضيلية لاحقاً، فقد أتخذ الأردن إجراءات عديدة ساعدته على مواجهة هذه الآثار ومنها تنويع إمداداته من مصادر الطاقة، وأضحت السعودية والأمارات مصدراً لاستيراد النفط ومشتقاته عبر ميناء العقبة، ومصر مصدراً للكهرباء والغاز الطبيعي عبر شبكات النقل .

كما يمكننا ملاحظة أن ارتفاع تكلفة استيراد النفط امتصت كبيراً من إيرادات الأردن من العملات الأجنبية، وقللت من مقدرته على استيراد مختلف السلع والخدمات الضرورية لاستمرار زخم البناء التنموي ، كما أن تقليل مسافة نقل البترول بنسبة 80%أي النقل من العقبة بدلاً من العراق، ساهمت بشكل واضح في تعطيل أو عدم استخدام (% 80) من مجمل طاقات نقل البترول المتاحة في الأردن، وكذلك عمل الأردن على التوسع في أنشطة استكشاف واستغلال مصادر الطاقة المتاحة محلياً وبخاصة النفط والغاز والصخور الزيتية .(1)

والمضي قدماً في تنفيذ مشروع قناة البحرين التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة تفوق قدرة الأردن على تحملها مما يتطلب استقطاب رأس المال الخاص للاستثمار في هذا المجال وساهم ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بازدياد نفقات الأردن لشراء الوقود، فالأسعار زادت بنسبة % 134 خلال الفترة من 2002 لغاية 2005 ، واستمرت بالزيادة بنسبة (% 29) في عام 2006 كما أن كميات النفط التي أستوردها الأردن خلال الفترة من 2002 إلى 2005 ارتفعت بنسبة % 38 ولكنها انخفضت في عام 2006 بنسبة(% 13) ، وبهذا نجد أن ارتفاع نفقات الوقود في الأردن

---

(1)على زياد العلى , **مسالك السياسة الخارجية العراقية فى دائرة التفاعلات الاقليمية** , العراق , سلسلة إصدرات مركز البيان للدراسات والتخطيط , الطبعة الأولى , 2018 . ص 22 .

هو بسبب ارتفاع الأسعار العالمية وليس زيادة الاستهلاك، وأن الارتفاع الحاد في أسعار النفط كان له تأثير هائل على كيفية إنفاق الأردن للناتج المحلي الإجمالي، لذا عملت الحكومة الأردنية على العمل التدريجي لخفض الدعم لمصادر الطاقة، وذلك لأسباب مالية ولتنفيذ برامج إعادة الهيكلة .

أما بالنسبة لأثر الجالية العراقية في زيادة استهلاك الطاقة (1) ، فنجد أن هناك تبايناً واضحاً في تناول بعض الدراسات لتأثير الجالية العراقية ، ففي الوقت التي تشير بعض الدراسات إلى أن الطاقة من أعلى عناصر الإنتاج كلفة على الاقتصاد الوطني الأردني، لذا يمكننا الإشارة إلى أن وجود الجالية العراقية ساهم في زيادة أعباء ميزان المدفوعات الأردني ، وضغط على احتياطات العملة الصعبة ، نظراً لان حجم الجالية العراقية الكبير خلق ضغطاً واضحاً على معدل استهلاك الطاقة في الأردن ، وربما يكون وجود العراقيين في الأردن أسهم بالاتفاق مع الحكومة العراقية على منح الأردن النفط بأسعار تفضيلية ما ساهم بتقليل الضغط على الأردن في ظل شح الموارد وضعف الاقتصاد الوطني . كما تطرقت دراسات أخرى منها الدراسة الصادرة باللغة الانكليزية الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية المعنونة .

---

(1)خليل مصطفى , **تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن , 2003 – 2011** , رسالة ماجستير , جامعة الشرق الأوسط , كلية الآداب والعلوم , قسم العلوم السياسية , 2012 . ص 139 .

ب" **أثر التواجد العراقي على النمو والتضخم في الأردن" ***، نجد أن هذه الدراسة أشارت إلى أن العراقيين ليسوا هم السبب الرئيسي في زيادة معدلات تراجع النمو الاقتصادي أو التضخم على حد سواء، وأرجعت الدراسة السبب في التضخم إلى الزيادة في أسعار النفط العالمية بشكل كبير، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام2003 . وحرمان الأردن من النفط المدعوم الذي كانت تحصل عليه من قبل، وكذلك زيادة الصادرات من السلع الغذائية مقرونة مع زيادة كلفة الأستيرادات، ومعدل سعر الصرف الذي أنخفض مقابل بعض العملات، كل هذه العناصر مجتمعة أسهمت في التسبب بالتضخم المرتفع نسبياً في الأردن . (1)

وبناء عليه أعطت الحكومة الأردنية الضوء الأخضر لمشروع مد أنبوب لضخ النفط من البصرة جنوبي العراق إلى ميناء العقبة في أقصى جنوبي الأردن، حيث وافق مجلس الوزراء على اتفاقية مبدئية تم توقيعها بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية " ووزارة النفط العراقية." ويهدف المشروع إلى مد "أنبوب لتصدير النفط العراقي عبر أراضي الأردن إلى ميناء العقبة وتزويد الأردن بجزء من احتياجاته من النفط."

---

(1) إبراهيم سيف , ديفيد باترلو , **أثر التواجد العراقي على النمو والتضخم في الأردن** , عمان , مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية , 2006 , ص 8 .

وأوضحت أن المشروع "من المشاريع الاستراتيجية" ، التي تخدم مصالح البلدين، إذ يؤمن "منفذا تصديريا جديدا للنفط العراقي، ويعمل على تعزيز استراتيجية الطاقة في الأردن. ويفترض أن ينقل الأنبوب النفط الخام من حقل الرميلة العملاق في البصرة (545 كلم جنوبي بغداد) إلى مرافئ التصدير في ميناء العقبة (325 كلم جنوبي عمان) . ويأمل العراق، الذي يملك ثالث احتياطي نفطي في العالم في أن يؤدي مد هذا الأنبوب إلى زيادة صادراته النفطية وتنويع منافذه. من جهته يأمل الأردن، الذي يستورد 97% من حاجاته من الطاقة، في أن يؤمن الأنبوب احتياجاته من النفط الخام، التي تبلغ نحو 100 ألف برميل يوميا والحصول على مئة مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا.

وبحسب وكالة الانباء الاردنية "بترا "، اتفق الجانبان على الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع مد انبوب نفط خام عراقي بطاقة واحد مليون برميل بهدف تصدير النفط العراقي عبر ميناء العقبة وكذلك تزويد شركة مصفاة البترول الاردنية بحاجتها من النفط الخام وتوقيع اطار اتفاق المبادىء الخاص بالمشروع بين العراق والاردن . (1)

---

(1)جودت كاظم , العراق والأردن يبحثان في نقل النفط إلى العقبة , **جريدة الحياة اللندنية** نقلا عن وكالة الانباء الاردنية , تاريخ 23 – أكتوبر – 2017 .

كما ووافق الجانب العراقي على السماح بمرور السلع الزراعية الاردنية وعلى مدار العام والسماح بمرور الشاحنات والبضائع الاردنية ترانزيت عبر الاراضي العراقية الى تركيا. كما وافق العراق على السير في وضع اتفاقية أقامة منطقة تجارة حرة موقعة بين البلدين عام 2009 حيز التنفيذ واستكمال الاجراءات اللازمة لذلك .

كما وافق العراق على اعطاء المرونة اللازمة للجانب الاردني لاستلام النفط الخام من كركوك أو البصرة سواء بالبر او بالبحر مع دراسة امكانية زيادة الكميات المجهزة . ووافق العراق على زيادة الكميات التي تورد للاردن من مادة الوقود الثقيل لتصبح 60 الف طن بدلا من 30 الف طن شهريا وبنفس الاسعار الحالية والمتفق عليها . كما وافق العراق على زيادة سعة خط الغاز المخصص لتأمين الغاز اللازم كوقود لتشغيل محطات الضخ المخصصة لانبوب النفط الخام وذلك لتأمين حاجة الأردن من الغاز الطبيعي العراقي . واتفق الجانبان على معالجة موضوع المديونية العراقية ضمن اطار العلاقات الاخوية والمصالح المشتركة بين البلدين . كما تمت الموافقة على زيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين خلال شهر من تاريخه وبحد ادنى 10 رحلات اسبوعية اضافية . ويتضمن المحضر اتفاقات عديدة اخرى. واتفق الجانبان على عقد اجتماعات الدورة الثامنة للجنة العليا في النصف الاول من عام 2013 في بغداد.

ثالثا : إشكالية ضبط الحدود بين العراق والأردن .

منذ اعلان العراق النصر على تنظيم داعش الارهابي في كانون الأول من عام 2017 بدات الحكومة العراقية التحرك نحو ضبط الحدود العراقية مع الاردن , حيث تشكل الحدود الغربية مصدر قلق للعراق، لذلك يعمل حاليا على ابرام اتفاقية امنية مع الاردن لتامين الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية ، فيما عزز تواجده عسكريا على الحدود السورية بارسال قطع عسكرية اضافية لتلك المناطق، التي يرى مراقبون انها "ارض رخوة" لتسلل الارهابيين، فضلا عن تنفيذ ضربات جوية داخل الاراضي السورية. حيث أوعز رئيس الوزراء العراقي الأسبق" حيدر العبادي " للجان المختصة بالاسراع في اكمال بنود الاتفاقية مع الاردن"، التي يرى العراق انها مهمة امنيا للبلدين، فضلا عن تأمينها لطرق المواصلات التجارية التي تربط بغداد وعمان."

وقد حرصت اللجان المختصة على الانتهاء من بنود الاتفاقية، والتي سترفعها الى مجلس الوزراء للاطلاع عليها واقرارها"، مبينة ان العراق "قام بعمليات عسكرية في المناطق الصحراوية المحاذية للحدود العراقية السورية للقضاء على بقايا داعش الذين اتخذوا من الوديان مقرات وأماكن ينتقلون من خلالها، بعد ان فقدوا سيطرتهم على المدن بصورة كاملة."

واضافت المصادر ان العراق "يخشى ان يتكرر سيناريو 2014، حينما اجتاحت تنظيمات داعش على حين غرة عدة مدن عراقية بعد اجراء الانتخابات البرلمانية الماضية ، لافتة الى ان الحكومة العراقية "تلقت نصائح من دول صديقة بضرورة اخذ الحيطة والحذر."

وبينت ان رئيس الوزراء العراقي "وضع في حساباته مع مستشاريه والقادة الامنيين خططا لمواجهة اي تدفق ارهابي محتمل يستغل الاوضاع الانتخابية وانشغال مراكز مهمة في الدولة لإنجاح هذه التجربة امنيا وسياسيا وجماهيريا . من جهته أكد سعد الحديثي الناطق باسم المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة العراقية الأسبق حيدر العبادي ، أن بلاده بصدد التوقيع على اتفاقية مع الأردن لضبط الحدود عقب انتهاء عمل اللجان الفنية المعنية.

وأوضح الحديثي حول مضمون القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن مشروع اتفاقية لضبط الحدود مع الأردن، أن 'القرار يتكون من شقين، الأول تفويض وزير الدفاع عرفان الحيالي بالتوقيع على الاتفاقية، والثاني توجيه وزارة الخارجية بتخويل الحيالي لإتمام الاتفاقية الخاصة بالجانب الأمني والاستخباري على طول الحدود مع الأردن . وكان مجلس الوزراء العراقي قد صوت على تعديل القرار رقم 11 لسنة 2015 بشأن مشروع اتفاقية ضبط الحدود والتعاون الاستخباري بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية. وكشف وزير الخارجية العراقي السابق إبراهيم

الجعفري ، عن وجود خلافات بين بلاده والأردن بشأن مسألة ضبط الحدود، مؤكدا أن البلدين يبحثان تشكيل لجنة عسكرية لضبطها وتجاوز الخلافات بشأنها.

ولدى العراق اتفاقيات مع الدول المجاورة ومن ضمنها الاردن بشأن ضبط الحدود وان هذا الملف يُبحث بانتظام في اجتماعات وزراء الداخلية العرب لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات . واضاف "على العراق ان يتحرك جديا لوضع الضوابط القانونية لمسالة ضبط الحدود وتحميل الاردن اعباء حالات الخرق التي تحصل من قبل حدودها من خلال التنسيق المشترك." (1)

كما حث وزير الداخلية العراقي قاسم الأعرجي ونظيره الأردني غالب الزعبي في عمّان ، سبل تعزيز التعاون لحماية الحدود المشتركة بين البلدين والتي تبلغ 181 كم. وذكرت وزارة الداخلية العراقية أنه جرى خلال الاجتماع بحث عدد من المواضيع الأمنية ذات الاهتمام المشترك، والانعكاس إيجابيا على مصلحة البلدين التي تقتضي منح سمات الدخول بين البلدين، والتعامل بالمثل وأوضاع الجالية العراقية في الأردن.

---

(1)مؤيد جبار حسن وأخرون , **السياسة الخارجية العراقية.. ترصين لمكانة العراق الدولية** ", المؤتمر العلمى السنوى , بيت الحكمة , كربلاء , تاريخ 19 ديسمبر 2017 . ص 71 .

وأضافت أنه تمت مناقشة ملف المنفذ الحدودي طريبيل – الكرامة وأوضاع السجناء، وسبل تعزيز جهود البلدين في مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة. وأشارت إلى أن الجانبين بحثا توقيع الاتفاقات الأمنية، وتبادل الزيارات لتقاسم الخبرات بين أجهزة الشرطة والأمن في البلدين .كما طرح الأعرجي خلال الاجتماع اقتراح تشكيل منظومة أمنية مشتركة في المنطقة تعمل على تعزيز الأمن العربي واستقراره، وعقد مؤتمر أمني لدول الجوار العراقي على مستوى وزراء الداخلية.

ويحاول الأردن بعد إغلاق معابره البرية مع العراق ، إلى فتح طرق جديدة للمحافظة على انسيابية صادراته إلى العراق، والتي تقدر بنحو 1.5 مليار دولار سنويا. ويسعى الأردن جاهدا للمحافظة على صادراته للعراق، حيث أعلن رئيس الوزراء الأردني عن إرسال وزير داخليته إلى الكويت لبحث انسياب البضائع الأردنية إلى العراق عبر الكويت وتسهيل مرورها وإجراءات تفتيشها. ويسعى القطاع الصناعي في الأردن الذي يعتمد بشكل رئيسي في تصدير بضائعه على السوق العراقي، إلى فتح منافذ جديدة لصادراته، بعد ان سيطر مقاتلو "تنظيم الدولة الإسلامية" على معبر طريبيل الحدودي مع العراق، والذي كانت تنساب منه البضائع الأردنية.(1)

---

(1)السيد على العلاق , **عراق ما بعد داعش ومستقبل العلاقات الأردنية العراقية ,** مركز القدس للدراسات السياسية **,** تاريخ 4 – نوفمبر – 2017 . على الرابط التالى **:**

http://www.alqudscenter.org

وفى خاتمة البحث نجد أنه بالرغم من أن هناك تأثير واضح للمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية العراقية خاصة بعد مرحلة الغزو الامريكى تجاه الأردن , إلا أن الملاحظ أن توجهات السياسة الخارجية تجاه الأردن فى ظل الحكومات العراقية المتعاقبة كانت كلها توجهات إيجابية تصب فى محاولة إيجاد حلول وبدائل لقضايا الخلاف فى السياسة الخارجية بين البلدين وذلك خلال فترة الدراسة , لأن السياسة الخارجية العراقية اعتبرت الاردن من أهم دول الجوار الجغرافى و محور اساسى يمكن الاعتماد عليه فى دعم العراق , خاصة بعد طالته يد الإرهاب .

وبالتالى أثبتت الدراسة عن طريق استخدامها للمنهج التحليلى أن المحدد الرئيسى لرسم توجهات إيجابية فى السياسة الخارجية ومحاولة حل قضايا الخلاف فى إطار التسوية وليس الصراع يخضع للمصالح الوطنية للدولة وليس للمتغيرات الاقليمية والدولية فى أشارة إلى تدخل الطرف الإيرانى كفاعل فى رسم توجهات السياسة الخارجية العراقية , والطرف الأمريكى كفاعل دولى يتدخل فى رسم توجهات السياسة الخارجية العراقية حتى بعد الانسحاب الامريكى من العراق .

قائمة المراجع:

(1) إبراهيم سيف , ديفيد باترلو , **أثر التواجد العراقي على النمو والتضخم في الأردن** , عمان , مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية , 2006 .

(2) أندرو هاربر , **اللاجئون العراقيون بين الرفض والتجاهل** , الطبعة العربية , موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر , 2008 .

(3)جودت كاظم , العراق والأردن يبحثان في نقل النفط إلى العقبة , **جريدة الحياة اللندنية** نقلا عن وكالة الانباء الاردنية , تاريخ 23 – أكتوبر – 2017 .

(4)خطة الاستجابة الاقليمية للاجئين العراقيين , الأمم المتحدة , تقرير المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين , 2010 .

(5)خليل مصطفى , **تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن , 2003 – 2011** , رسالة ماجستير , جامعة الشرق الأوسط , كلية الآداب والعلوم , قسم العلوم السياسية , 2012 .

(6) السيد على العلاق , **عراق ما بعد داعش ومستقبل العلاقات الأردنية العراقية ,** مركز القدس للدراسات السياسية , تاريخ 4 – نوفمبر – 2017 . على الرابط التالى **:** http://www.alqudscenter.org

(7) ريم حجيرة , **أزمة اللاجئين العراقيين فى الدول المضيفة بين واقع مرير ومستقبل مجهول** , (دمشق , الاكاديمية السورية الدولية , 2010) .

(8) محمد أبو رمان , **حسابات معقدة: الموقف الأردني من الأزمة العراقية** , الدوحة , مركز الجزيرة للدراسات , تاريخ 17 يوليو 2014 .

(9) مؤيد جبار حسن وأخرون , **السياسة الخارجية العراقية.. ترصين لمكانة العراق الدولية** "، المؤتمر العلمى السنوى , بيت الحكمة , كربلاء , تاريخ 19 ديسمبر 2017 .

(10) د. مالك دحام متعب , **قراءة سياسية فى علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار الجغرافى** , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , 2015 .

(11) د. محمد صفى الدين خربوش , " **القلق الأردنى من التطورات الحالية فى العراق** " , القاهرة , **ملف الاهرام الاستراتيجى** , 2009 .

(12) على زياد العلى , **مسالك السياسة الخارجية العراقية فى دائرة التفاعلات الاقليمية** , العراق , سلسلة إصدرات مركز البيان للدراسات والتخطيط , الطبعة الأولى , 2018 .

(13) د. وضاح محمود الحمود , **أوضاع اللاجئين فى المملكة الأردنية الهاشمية** , الرياض , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , كلية العلوم الاستراتيجية , تاريخ سبتمبر 2015 .